



PDF

383 مليون دينار سيولة البورصة في أسبوع بمتوسط يومي 76 مليون دينار

116 مليون دينار مكاسب البورصة بدعم الأداء الجيد للأسهم القيادية

شريف حمدي

تباين أداء مؤشرات بورصة الكويت مع نهاية تعاملات الأسبوع، جراء عودة الإقبال تدريجياً على عدد من الأسهم خاصة القيادية عقب إضاحات البنوك والشركات المدرجة لنتائج التسعة أشهر الأولى من 2025، إذ استمر تحسن أداء مؤشر السوق الأول الذي يضم الشركات الكبرى ذات القيمة السوقية المرتفعة والسيولة العالية، وذلك في مقابل استمرار موجة التصريف على أسهم مدرجة ضمن مكونات السوق الرئيسي لجنح الأرباح منها بعد أن شهدت ارتفاعات قياسية خلال الفترة الأخيرة. ومن المتوقع أن تشهد البورصة خلال الأسابيع القليلة المتبقية من العام الحالي جنوباً لارتفاع على مستوى كل مؤشرات البورصة موجة التصريف لأسهم السوق الرئيسي والتي أفقدت المؤشر أكثر من 4% الشهر الماضي، وسط توقعات بالتوسع تدريجياً في إعادة هيكلة المراكز الاستثمارية في ضوء النتائج المعلنة لفترة الـ 9 أشهر. ومن المؤشرات الإيجابية التي تدعم هذه التوقعات، عودة القيمة السوقية للمكاسب بعد تراجع لافت على مدار نوفمبر الماضي والذي فقدت القيمة السوقية خلاله 1.2 مليار دينار، حيث حققت القيمة بنائية تعاملات الأسبوع الأول من الشهر الأخير في العام الحالي مكاسب بنحو 116 مليون دينار



بنسبة 0.2% لترتفع إلى 52,76 مليار دينار مقابل 52,64 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي، وكان لافتاً أن السوق حقق مكاسب سوقية خلال 3 جلسات مقابل التراجع في جلستين. وفي المقابل، سجلت السيولة المتدفقة لسوق الأسهم المحلي تراجعاً بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة 13% ببلوغ السيولة 383 مليون دينار مقابل 442 مليون دينار الأسبوع الماضي، وذلك بمتوسط يومي بلغ 76 مليون دينار، ومن المتوقع أيضاً أن تستعيد السيولة معدلات الـ 100 مليون دينار، مع عودة عمليات الشراء في ظل التوسع في إعادة بناء المراكز الاستثمارية سواء على مستوى المؤسسات والصناديق

فضلاً عن الأفراد. وتراجعت أحجام التداول بنسبة 11% إجمالي تداولات بلغ 1,57 مليار سهم مقابل 1,76 مليار سهم الأسبوع الماضي، وتركزت تحركات التداولين حول أسهم جي اف اتش وإيفا الأول، وهو ما تبين من خلال ارتفاع في نسب ملكياتهم في 4 أسهم هي بنك الخليج وبرقان وكاليت واس تي سي، ونقل نصيب التملك في 8 أسهم، واستقرار النسب في 20 سهماً.

وفقاً لبيانات البورصة بتاريخ 3 ديسمبر الجاري، بلغت قيمة ملكيات الأجانب بأسهم السوق الأول نحو 6,94 مليارات دينار، مقارنة بـ 6,57 مليارات دينار الأسبوع الماضي. وارتفع مؤشر 8278 نقطة، وارتفع مؤشر

رأي نفطي



من النفط إلى الاقتصاد المنتج.. قراءة في أسواق الطاقة 2026-2028

بفلم: طارق جعفر الوزان - مسؤول تنفيذي وباحث في الشؤون النفطية والاقتصادية

فائض أولي واستقرار هش. 2027: فائض أعمق يبقى الأسعار بين 50 - 60 دولاراً مع احتمالات هبوط مؤقت. 2028: تراجع الإمدادات خارج «أوبك+» قد يخلق شدا في السوق يرفع الأسعار إلى 70 - 85 دولاراً بنهاية العام. لكن هذه التوقعات، مهما بلغت دقتها، لا تمثل إلا نصف القصة بالنسبة للكويت. كيف نتعامل مع تقلبات أسعار النفط؟ كيف نحقق نمو اقتصادنا المحلي عندما يفقد النفط تدريجياً قدرته التاريخية على تمويل الدولة؟ أسئلة تحتاج إلى إجابات استراتيجية.

جوهرة التحدي: بناء قاعدة إنتاجية

تجاوزت الكويت اليوم مرحلة الاكتفاء بإدارة الدورة النفطية، وأصبحت أمام مهمة أصعب: إعادة بناء البنية الإنتاجية للاقتصاد. ويتطلب ذلك تحولاً استراتيجياً يقوم على:

- تطوير الصناعات التحويلية المعتمدة على سلاسل القيمة البترولية والصناعية.
- استثمار الفوائض في الإنتاج لا في الاستهلاك.
- خلق سوق عمل قائم على المهارات والمعرفة.
- توجيه الاستثمار نحو قطاعات عالية القيمة والتنافسية.
- تبني إدارة مالية أكثر انضباطاً واستباقية.
- وبناء اقتصاد أقل هشاشة أمام تقلبات الطاقة العالمية.
- فالتسويات الثلاث المقبلة ليست مجرد مرحلة مراقبة للأسعار، بل مرحلة تأسيس لاقتصاد كويتي قادر على الصمود والنمو في عالم يتحرك بثبات نحو طاقة أقل كربوناً، ونحو منافسة صناعية أكثر شراسة.

وقادرة على الاستمرار مهما كانت تقلبات السوق. وفي الخلفية، ترتفع الطاقة التكريرية عالمياً، خصوصاً في آسيا والشرق الأوسط، بما قد يخفف الطلب على الخام بنحو 600-800 ألف برميل يومياً مقارنة بالتوقعات السابقة. كما تواجه قطاع البترولية ضغوطاً متصاعدة نتيجة تخمة الإيثيلين والبولييمرات، وتباطؤ الشحن البحري، وتشريعات أكثر صرامة تجاه البلاستيك والهيدروكربونات الخفيفة.

وإلى جانب ذلك، بدأت المركبات الكهربائية - التي تجاوزت مبيعاتها 35% من السوق الصينية - في دفع منحني الطلب على البنزين نحو مرحلة تسطح هيكلية قد يبدأ بعد 2027.

«أوبك+» والنفط الصخري ومعادلة التوازن الصعبة

رغم ضغوط العروض، حافظت «أوبك+» على قدر من التماسك عبر التزام قوي من دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات، بخيارات الإنتاج الطويلة. هذا النهج «القائم على البيانات» حد من فرص الهبوط السريع في الأسعار. أما النفط الصخري الأمريكي، الذي شكل لعقد كامل صمام التوازن للسوق، فيدخل اليوم مرحلة تضج واضحة: تباطؤ في مكاسب الإنتاجية، اقتراب مناطق البرميان والباكين من نضوبها، وارتفاع أولوية توزيع الأرباح على حساب النمو السريع. النمو مستمر لكنه أبطأ وأكثر حذرًا، وفي ظل ضبابية تنظيمية تسبق انتخابات 2026.

أسعار النفط توازن هش حتى 2028

عند جمع جميع العوامل، تتضح الصورة التالية: 2026: نطاق 55 - 60 دولاراً -

يدخل سوق النفط عام 2026 وسط قدر من الوضوح في اتجاهات المعروض، يقابله غموض أكبر في مسار الطلب. وبينما تبدو الأسعار مستقرة نسبياً، تتشكل تحت السطح تحولات هيكلية عميقة ستحدد ملامح السنوات الثلاث المقبلة. وفي ظل هذه البيئة، يصبح مستقبل الاقتصادات المعتمدة على النفط - وفي مقدمتها الكويت - أكثر ارتباطاً بقدرتها على بناء اقتصاد منتج، لا بقدرتها على قراءة الأسعار فقط.

الطلب العالمي استقرار نسبي بلا زخم حقيقي

الاقتصاد العالمي يدخل 2026 بحالة من الهدوء النسبي. الولايات المتحدة تتجه نحو دورة خفض تدريجي للفائدة مع تراجع التضخم، مما يبعث ارتياحاً في الأسواق. الصين بدورها ضخت حوافز مالية محدودة أعادت بعض التوازن لسواردات الخام وهوامش البترولية والصناعية، بينما تجاوزت أوروبا أسوأ مراحل الانكماش الصناعي.

هذه العوامل مجتمعة تدعم نمواً يتراوح بين 1,4 و1,6 مليون برميل يومياً في الطلب العالمي، لكنه نمو «معتدل» أكثر منه «محرراً» للسوق، ولا يملك القوة لامتصاص موجة الإمدادات الجديدة التي تستعد لدخول السوق.

فائض العرض الموجة القادمة هي الحدث الأهم

بين 2026 و2027، سيشهد السوق تدفقاً كبيراً في المعروض من مشاريع طويلة الدورة في البرازيل وغيانا والنرويج وكندا وخليج المكسيك. هذه المشاريع - التي ستضيف بين 1,5 و2,5 مليون برميل يومياً - اتخذت قراراتها الاستثمارية قبل سنوات، وبالتالي فهي غير حساسة للأسعار،

للعام 2025 ضمن جوائز IFN Investor Awards

«GII» تحصد جائزة «أفضل جهة لإدارة صناديق الملكية الخاصة المتوافقة مع الشريعة»



بانكاج جويتا ومحمد الحسن

أعلنت Islamic Finance News (IFN) عن اختيار مجموعة الخليج للاستثمار الإسلامي (GII) كأفضل جهة لإدارة صناديق الملكية الخاصة المتوافقة مع الشريعة لعام 2025 ضمن جوائزها المرموقة IFN Investor Awards، التي تعد إحدى أبرز الجوائز العالمية التي تحظى بالتميز في صناعة الاستثمار الإسلامي سريعة النمو حول العالم.

يشكل الأساس الحقيقي لكل ما تحققه GII من نجاحات.. وتشارك GII بانتظام في فعاليات IFN التي تقام في دول الخليج، وآسيا، وأوروبا بتنظيم من مجموعة Red Money، التي توفر منصات مالية لاستكشاف أسواق جديدة وبحث الفرص الواعدة في صناعة التمويل الإسلامي العالمية، والتي تقدر قيمتها بنحو 7,5 تريليونات دولار بحسب تقديرات بنك ستاندرد تشارترد (مايو 2025).

كبيراً نحو تحقيق إنجازات أكبر فيما نستعد لعام 2026، الذي يتوقع أن يشهد العديد من الفرص الاستثمارية والصفقات الواعدة.. من جانبه، أضاف محمد الحسن، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي المشارك لـ GII: «نؤمن بالتوجه المستمر من مجلس إدارة GII، والدعم المتنامي من مساهمينا ومستثمرينا الموقرين، كما نعزز بفريق عملنا المتميز الممتد عبر عدة قارات، والذي

Offa في منطقة ويست ميدلاندز بالملكة المتحدة، إلى جانب الكفاءات المهنية البصرية الجديدة للمجموعة عبر لوحات الإعلانات في قلب تايمز سكوير في نيويورك. وقال بانكاج جويتا، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي المشارك لـ GII: «يسعدنا الحصول على هذا التكريم من IFN، الجهة الرائدة في تقييم وتحليل تطورات قطاع التمويل الإسلامي. ونعتبر هذا الفوز دافعا

«الوطني»: الاقتصادات الكبرى تواصل النمو خلال عام 2025.. بشكل يتجاوز التوقعات

نذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن الاقتصادات الكبرى واصلت النمو خلال الفترة الأخيرة بشكل يتجاوز التوقعات، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى رفع توقعاته للنمو العالمي لعام 2025 للمرة الثانية، أما بالنسبة لعام 2026، فاستثناء الصين، يتوقع أن يكون النمو قريبا من مستويات عام 2025. رغم أن التقديرات الأخيرة تشير إلى تراجع طفيف، وأضاف التقرير أنه بالنظر إلى أن النمو خلال عام 2025، فقد حافظ على متانته رغم حالة عدم اليقين غير المسبوقة والمرتبطة بالتعريفات الجمركية، فمن الممكن أن يسجل النمو مفاجأة إيجابية في العام الحالي مدفوعة بزيادة الإنفاق العام وانخفاض أسعار الفائدة.



أسعار الفائدة دون تغيير، في حين يرجح أن يقوم بنك إنجلترا بخفضها. وفي اليابان، يتوقع أن يبقى النمو دون 1%، بينما يتوقع أن يتباطأ النمو الصيني بشكل ملحوظ في ظل غياب حوافز قوية، لكنه سيبقى فوق 4%. وفي الولايات المتحدة، يرجح تقرير البنك الوطني أن يحافظ الاقتصاد الأمريكي على مرونته الاستثنائية في عام 2026، مع دعم إضافي من التخفيضات الضريبية واحتمال خفض أسعار الفائدة، رغم ضعف سوق

العمل واستمرار التضخم عند مستويات مرتفعة. وتشير أحدث التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,8% في 2026 (في حين يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً أقوى عند 2,1%). وهو أقل من مستويات تقارب 3% التي تحققت في 2023-2024، نتيجة تأثير التعريفات الجمركية والقيود على الهجرة. وأشار تقرير «الوطني» إلى أن أحد العوامل الرئيسية وراء هذه المرونة هو أثر الفروة الناتج

بأقي تفاصيل التقرير على موقع الأنباء الإلكترونية www.alanba.com.kw

مشاوراتكم

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى عائلتي

الشايحي والقصاص الكرام

لوفاة فقيدتهما المغفور لها بإذن الله تعالى مريم عبدالله الجريد القصاص

زوجة/ إبراهيم سليمان الشايحي

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

انا والله اجمعون